

## انخفاض التبادل التجاري من ٣٠ مليار دولار في ٢٠١٠ إلى ٥ مليارات في ٢٠١٦

بحري-جوي/ والعمل على إيجاد خطوط نقل بحرية منتظمة مع الدول المستهدفة، ومعالجة الحالات الطارئة بالتعاون مع وزارة النقل.

ب- رفاة المرفأ الوطنى الوطنى بكل المستلزمات الضرورية وخاصة المتطورة منها، وتطوير الإمكانيات المتاحة فيها لتقوم بتقديم الخدمات اللازمة لدعم العملية التصديرية.

ت- جمع المعلومات والبيانات حول أسطول النقل الداخلي والخارجي وتحديثها بشكل مستمر ووضع الآليات للاستفادة منها بالشكل الأمثل.

ث- تخفيض البدلات المرفئية على السلع المصدرة.

ج- إعداد خريطة سورية التجارية، وإعداد قاعدة بيانات عن مستوردي الصادرات السورية، ودليل لجميع الأسواق التصديرية المحتملة.

ح- بناء نموذج لقياس أداء الشركات المصدرة.

خ- بناء نماذج لقياس أداء التجارة الخارجية، بالشكل الذي يدعم اتخاذ القرار.

د- أتمتة قطاع التجارة الخارجية كاملاً، ما يتيح تقديم الخدمات ذات الصلة عن بعد.

ذ- صياغة برنامج وطني للمساعدة في تدريب كوادر قادرة على متابعة تفاصيل التجارة الخارجية.

ثانياً: تبسيط الإجراءات: النافذة الواحدة (الإلكترونية) للتصدير:

في إطار خطة عمل الوزارة باتجاه أتمتة عمل مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية بهدف تنظيم وإدارة ملفاتها في جزئيتها المتعلقة بعمليات الاستيراد ومنح الموافقات عبر التأسيس لنظام النافذة الواحدة، فإنه يمكن أيضاً تطبيق الآلية ذاتها تجاه عمليات التصدير وهي الأكثر بساطة ولكنه يحتاج إلى زمن للتنفيذ ومن ثم التطبيق، وتتمثل أهداف تطبيق نظام النافذة الواحدة بما يلي:

أ- توفير عدد من الخدمات للتجار والحكومة مثل جمع المعلومات عن الوثائق والترخيص المطلوبة.

ب- الحصول على الاستثمارات واستيفاء البيانات المطلوبة.

ت- الإعلان عن الصادرات/الواردات/البضائع العابرة.

ث- إعداد التقارير المتعلقة بتأكيد صحة التراخيص.

ج- تبادل البيانات والمعلومات الجمركية مع الأنظمة الأخرى الخارجية.

ح- المشاركة في النافذة الواحدة.

خ- مراقبة مسار الشحنات وتعقبها.



إيجاد أسواق خارجية للمنتجات الفائضة عن احتياجات السوق المحلي، وتشجيع الصادرات التي تتمتع بمزايا نسبية مقارنة مع الدول الأخرى.

أما فيما يخص المستوردات، فقد ركزنا على استيراد المواد الأولية والآلات والتجهيزات اللازمة لإعادة إحياء الصناعات التي دمرتها الحرب، الأمر الذي أدى إلى استعادة العديد من القطاعات لعافيتها، وهذا يعني حكماً توفير بدائل للمستوردات في السوق المحلية، وزيادات لاحقة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة الفائض المتاح للتصدير وتحسن الميزان التجاري، وكذلك ننسق اليوم وبشكل كبير مع وزارة الصناعة لتوطين صناعات بدائل المستوردات بعد أن تم تحديد هذه المستوردات وأهميتها النسبية، ونسبتها من كامل المستوردات، والقدرة على القيام بإنتاجها محلياً، مع ما تقوم به وزارة الصناعة حالياً من دراسة الحوافز التي يمكن تقديمها لجذب هذه الصناعات وإحلالها.

فالمهم في المرحلة المقبلة، هو تشجيع الاستثمارات المنتجة، وتوجيهها بالشكل الصحيح بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية، وهذا يدفعنا إلى التفكير الجدي بأولويات التنمية واحتياجات الاقتصاد في المرحلة المقبلة.

■ تشير بعض الدراسات العالمية إلى أن تسهيل الخدمات اللوجستية والحد من الفساد والروتين في عمليات التجارة (وخاصة الجمارك) يزيد التجارة ويدعم مساهمتها في النمو الاقتصادي بعدة مرات أكثر من إلغاء الرسوم الجمركية، فكيف ننظر لهذا الواقع؟ وهل هناك خطط فعلية لتسهيل العمليات اللوجستية والحد من الفساد في العملية التجارية، وكيف؟

■ فعلاً يمكن من خلال الاطلاع على تقرير تمكين التجارة العالمية ملاحظة تراجع مرتبة سورية في العديد من المؤشرات المتعلقة بالمؤشرات اللوجستية (كفاءة إدارة الجمارك - الشفافية في إدارة الحدود...)، وهذا يعني أن علينا الكثير من العمل لنقوم به في هذا المجال، ويمكن تقسيم خطة الوزارة في هذا الصدد إلى قسمين:

أولاً: تعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية المقدمة للمصدرين، بما في ذلك:

أ- وضع خطط لتفعيل خطوط النقل / بري -

التجار بالقيم والكميات تهرباً من دفع الرسوم وعودة قطع التصدير... إلخ، فكيف نتعاملون مع هذا الواقع، وكيف يمكن معالجته فعلياً؟

■ إن مشكلة التلاعب بقيم الصادرات والواردات ليست وليدة اليوم وإنما هي مشكلة موجودة أصلاً، وتعانيها جميع الدول وليس فقط سورية، ولهذا السبب تقوم الوزارة عند تحليل بيانات التجارة الخارجية وبهدف تقليل هامش الخطأ ما أمكن بأخذ النقاط التالية بعين الاعتبار:

أ- مقارنة البيانات المصرح عنها مع بيانات الشركاء التجاريين في الدول المصدرة والمستوردة مع سورية (مرآة التجارة الخارجية)، وبالتالي يمكن التدقيق في الأخطاء التي تظهر وخاصة إذا كانت أخطاء جوهرية.

ب- التركيز على تحليل اتجاهات التجارة الخارجية، فعلى المدى الطويل وحتى في حال وجود أخطاء في قيم المستوردات أو الصادرات فإن الاتجاه العام لتطور الأرقام يعطي مؤشراً مهماً يمكن الاستناد إليه.

ت- الاستفادة من المعلومات الأخرى المتوفرة لدى الوزارة من مصادر أخرى في تقييم صحة البيانات، وخاصة في الحالات التي ننظر فيها إلى تغيير الأسعار أو تخفيض الكميات تجنباً للإجراءات الحمائية المفروضة من الدول الأخرى.

ونشير في هذا السياق إلى أننا اليوم بصدد البدء بالتصحيح التدريجي للأسعار التأشيرية للصادرات لتلامس الواقع من دون أن يؤثر ذلك في حركة التصدير.

■ يرى البعض أن خيار التصدير في هذه المرحلة خيار غير واقعي، وأن الأولوية يجب أن تكون لخيار الإحلال الذكي والانتقائي للواردات، بحيث يستهدف السلع التي يمكن إحلالها وفق جدوى اقتصادية فعلية، فما رأيكم في هذا الطرح؟

■ في المبدأ، نحن لم نذهب إلى حد الاختيار بين سياسة تشجيع الصادرات وإحلال المستوردات، فالقضية ليست أبيض أم أسود، وإنما عملنا على المزج بين مجموعة من السياسات الملائمة لطبيعة ونوعية الإنتاج في سورية، فعلى سبيل المثال: كيف يمكن أن تعالج قضية فائض الحمضيات أو التفاح أو زيت الزيتون من خلال سياسة إحلال المستوردات؟ وبالتالي فقد ذهبنا في سياسة التصدير إلى ضرورة

تواجه المصدرين كمدخل إجباري لتحفيز النمو المستدام.

■ ما أبرز مؤشرات قطاع التجارة الخارجية ونتائجها في سورية التي تعتمدها الوزارة في تقييم الواقع؟ وما نقاط القوة والضعف وأين تكمن الفرص والتحديات في قطاع التجارة السوري؟

■ شهد حجم التبادل التجاري بين سورية والعالم الخارجي انخفاضاً ملحوظاً خلال أعوام الأزمة، حيث انخفض من نحو ٣٠ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٠ إلى حدود ٥ مليارات دولار أميركي في العام ٢٠١٦، وذلك بسبب انخفاض كل من الصادرات والمستوردات السورية، إلا أنه ومع الدمار الكبير الذي لحق بالقطاع الإنتاجي كما أسلفنا فقد انخفضت الصادرات بمعدلات فاقت معدل انخفاض المستوردات، الأمر الذي انعكس على مؤشر تغطية الصادرات.

وبالعودة إلى الميزان التجاري السوري يلاحظ تحسن العجز التجاري في العام ٢٠١٦ مقابل العام ٢٠١٠، ويعود هذا التحسن إلى انخفاض قيمة المستوردات بشكل كبير منذ العام ٢٠١٣ نتيجة التوجه الحكومي نحو ترشيد الاستيراد للتخفيف من أعباء الطلب على القطع الأجنبي.

فيما يخص التوزيع الجغرافي للصادرات منذ العام ٢٠١٠ نلاحظ استمرار تصدر البلدان العربية قائمة الكتل الدولية المستوردة من سورية، على حين تراجعت حصة بلدان الاتحاد الأوروبي، فيما ارتفعت حصة كتلة البلدان الآسيوية بشكل بسيط، علماً أن البيانات المسجلة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمديرية العامة للجمارك تشير إلى أن الصادرات السورية وصلت في العام ٢٠١٧ إلى ١٠٣ دول حول العالم.

ومن خلال دراسة هيكلية الصادرات السورية خلال عام ٢٠١٦ نلاحظ تصدر مادة زيت الزيتون بحصة تصل لحدود ١٨٪ من إجمالي الصادرات، تليها البهارات والتوابل بحصة ١٧٪، كما وصلت حصة الفواكه المصدرة إلى ١٣٪ وتليها كل من مادتي الألبسة والخضار بنسبة ٧٪ لكل منهما.

■ هناك مشكلات حقيقية في تقييم الواقع التجاري، عدا أثرها الاقتصادي السلبي، تكمن في الأرقام الوهمية لكل الصادرات والواردات، نظراً لتلاعب

تصبح تدريجي للأسعار التأشيرية للصادرات لتلامس الواقع من دون أن تؤثر في حركة التصدير